

Distr.  
GENERAL

A/47/887/Add.4  
18 March 1993  
ARABIC  
ORIGINAL: SPANISH

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون  
البند ٦٣ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها  
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

|   |                            |
|---|----------------------------|
| ٢ | الردود الواردة من الحكومات |
| ٢ | فنزويلا                    |

## الردود الواردة من الحكومات

### فنزويلا

[الأصل : بالاسبانية]

[ ١١ آذار/مارس ١٩٩٣ ]

١ - عملا بالفقرة (ب) من مقرر الجمعية العامة ٤٧/٤٢٢، يسعد حكومة فنزويلا التقدم ببعض الأفكار الأولية بشأن آفاق التقرير المعنون " الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة " (A/C.1/47/7).

٢ - وتشاطر فنزويلا الأمين العام رأييه أنه قد تحقق تقدم ذو مغزى في بعض جوانب الحد من الأسلحة وخفضها ونزع السلاح وأنه قد نشأت تحديات وفرص جديدة للتوصل إلى نزع عام وكامل للسلاح. وهذه التحديات والفرص متوقعة خصوصا وأن السياق الدولي الجديد يزيد من فرص التعاون الدولي ويحمل المجتمع الدولي على أن يواصل إيلاء أوسع اهتمام للمسائل المتصلة بنزع السلاح. ولذلك تتفق فنزويلا مع من يرون ضرورة تحديث الآفاق التي في ظلها سيسعى المجتمع الدولي إلى أن تتوافر في المستقبل القريب أفضل الظروف لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

٣ - وفي هذا السياق يعتبر تقرير الأمين العام مساهمة مناسبة ومهمة للمضي نحو تحقيق هذه الأهداف، إذ يقدم مجموعة من المفاهيم والمبادرات للعمل في المستقبل القريب على معالجة قضايا نزع السلاح والمنهج الواجب اتباعه في مناقشة هذه القضايا.

٤ - وترى فنزويلا أن جهود المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح يجب أن تستفيد من التقدم المحرز وأن تتجه، في إطار من الاستمرارية، إلى استكشاف السبل المفضية إلى إبرام اتفاقات عاجلة بشأن مختلف المسائل التي ما زالت قيد النظر، مع التركيز على ما يمكن تحديده منها، بالاتفاق، بأنها عاجلة للغاية في المناخ الدولي الجديد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحقق تقدما في نظره في مسألة التعزيز المستمر للآليات الأساسية التي في حوزته لتنسيق المواقف وإسباغ الصفة الرسمية على الاتفاقات.

٥ - والواقع أن فنزويلا تؤيد أن يستمر اتخاذ تدابير للحد من الأسلحة وخفضها ونزع السلاح في أداء دور أساسي في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وترى فنزويلا سلامة الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة لعام ١٩٧٨ (القرار د-١٠/٢)، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. لقد كان هناك ما يبرر التسليم بضرورة وضع حد لسباق التسلح، نظرا لآثاره الخطيرة على الأمن الدولي، باعتبارها واجبا مفروضا على جميع البلدان، حتى في ظل ما يسمى "الحرب الباردة"، يتطلب أشكالا معينة من الدراسة لتحديد سماته الخاصة، بما في ذلك مسائله المترابطة، وكذلك ما يلزم من آليات لمعالجة جميع

الجوانب المتعلقة بمسائل نزع السلاح. ويتضح من نتائج هذه الجهود أهمية الاستمرار فيها. ولا بد هنا من الإشارة إلى توافق الآراء المنعقد بشأن شتى البنود في إطار هيئة نزع السلاح، وإلى ما تحقق في فترة أقرب من نجاح في إطار مؤتمر نزع السلاح في إبرام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

٦ - وفيما يتعلق بآفاق تقرير الأمين العام وعلى أساس ما سبق بيانه، تتفق فنزويلا مع الأمين العام فيما ذهب إليه من أن هناك "روابط قائمة بين نزع السلاح وتنظيم الأسلحة من جهة والعمليات السياسية التي تشكل السلوك الدولي من جهة أخرى" (A/C.1/47/7، الفقرة ٨). وتتفق معه خصوصا فيما قاله من أن "نزع السلاح وتشكيل نظام جديد للعلاقات الدولية وتحسين الأوضاع الاقتصادية" (المرجع نفسه، الفقرة ١٠) عمليات ذات علاقات مترابطة. وفي هذا المضمار تؤكد فنزويلا أن هناك علاقة وثيقة بين مجالات نزع السلاح ومجالات التنمية. إن المناخ الدولي الجديد يهيئ فرصة تاريخية لتعزيز التقدم المتوازي في هذين المجالين ذوي الأولوية. وبتعبير عملي يمكن للتقدم المحرز في مجال نزع السلاح أن يقود إلى إعادة النظر في برنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية في عام ١٩٨٧، لتعزيز الروابط بين الموارد المحررة نتيجة لنزع السلاح والموارد المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع مراعاة آخر ما تحقق من تقدم نظري وبرنامجي في هذين المجالين، وخصوصا في مجال التنمية المستدامة التي تحظى بتعهدات راسخة وبيارات دولية للعمل. وفيما يتصل بعلاقة نزع السلاح بجهود حفظ السلم وتعزيزه، نرى أن للعمليتين سمات ذاتية وآليات خاصة لا يمكن أن تتشابه في إطار برنامجي فريد أو نهج واحد، وإن كانت تنزع إلى غايات واحدة.

٧ - وفيما يتصل بالمفاهيم ذات العلاقة بـ "شمولية المنحى"، تتفق فنزويلا تماما مع أصحاب الرأي القائل بأن جهود نزع السلاح ينبغي ألا تقتصر على المجال الثنائي، مهما تكن أهمية هذا الجانب، نظرا إلى المسؤولية الأساسية التي تتحملها في هذا الشأن الدول الأقوى عسكريا، بل يجب أن تمتد هذه الجهود وتتعزز في المجال المتعدد الأطراف، سواء في مجال نزع السلاح النووي أو نزع السلاح التقليدي. وتولي فنزويلا اهتماما فائقا للنهج المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح لأنها ترى أنه يجمع ثلاثة مبادئ أساسية: ألاتجزؤ وألاتمييز والتبادلية الموسعة، وهي مبادئ تساعد على وضوح الجهد وشموليته. وتولي فنزويلا، بوجه خاص، اهتماما فائقا للجهود التي تبذل لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية واسلحة التدمير الشامل؛ وللجهود الرامية إلى حظر نقل سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي، وهو موضوع مدرج في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وقدمت بشأنه بعض المقترحات الهادفة إلى سد الثغرات في النظام الحالي الذي يحكم الأنشطة المضطلع بها في هذه البيئة الجغرافية؛ وللتوصل في أقرب وقت ممكن إلى حظر تام للتجارب النووية، فهذا هو الوسيلة الوحيدة القادرة على منع انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الإطار توافق فنزويلا على الرأي الذي يذهب إلى أن هناك مجموعة من المعاهدات والاتفاقات التي "توفر إطارا متينا لتعزيز العملية الراهنة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة" (A/C.1/47/7، الفقرة ٢٠).

٨ - إن النهج التدريجي الذي لا بد منه لاتمام عملية نزع السلاح بشكل عملي لا يتعارض مع الهدف المتمثل في الإزالة التامة للأسلحة النووية والوقف الفوري لتحسينها النوعي.

٩ - وترى فنزويلا أن من الملائم تكثيف الجهود الرامية إلى إنهاء دورة استحداث وإنتاج الأسلحة النووية، بما في ذلك مرحلة التجارب التي لم تتقلص حتى الآن. ومن الضروري الاستفادة من التقدم المحرز في بعض جوانب نزع السلاح لإيلاء أفضل اهتمام لهذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح وفي مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣، اللذين تعتبر أعمالهما جانباً أساسياً من جوانب الجهود التي تستهدف منع استمرار التجارب النووية.

١٠ - إن وجود الأسلحة النووية واحتمال تطويرها النوعي وأخطار الانتشار التي ما زالت ماثلة تدفعنا إلى العمل، على أساس مبادئ لا تمييزية متبادلة وعن طريق التنفيذ العالمي المتوازن، على تعزيز النظام الدولي الذي تتوخاه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المعمول بها. إن تمديد المعاهدة دون قيد أو شرط، كما هو مقترح في التقرير، يمكن أن يجعلها متخلفة عن الواقع وعن الاتجاهات السالف ذكرها، مما يؤثر في صلاحيتها فيما يتعلق بأهدافها. وترى فنزويلا أن تمديد هذه المعاهدة ينبغي أن يستهدف التوصل إلى التزام يساعد على تعزيزها ويشجع سائر الدول على أن تصبح أطرافاً فيها. وإلى أن يتحقق هذا الهدف، ينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية أن تتعهد باعتماد ضمانات فعالة ومقنعة ترمي إلى منع استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

١١ - إن المشاكل الناجمة عن الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي في استحداث أسلحة جديدة ونظم للأسلحة أكثر تطوراً، مع ما يترتب على ذلك من آثار على الأمن الدولي، تشير قلق فنزويلا البالغ، كما تشير القيود المفروضة على نقل التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج لاحتمال تأثيرها على الانتشار. وهذان الجانبان جديران بمزيد من البحث.

١٢ - وفيما يتصل بالمشاكل المتعلقة بنقل الأسلحة، ترى فنزويلا أنها تتجاوز النطاق الإقليمي، وإن كانت لا تستبعد إمكان معالجة هذه المشاكل على الصعيد الإقليمي إذا كانت المنظمات الإقليمية المعنية مخولة السلطة لذلك. وعلى أي حال ترى فنزويلا وجوب التعمق في تحديد المشكلة وفي استكشاف الطرق والسبل اللازمة للنظر فيها دون مساس بالاحتياجات الوطنية المشروعة في مجالي الأمن والدفاع وفي إطار من الوضوح المتزايد، وهو ما يساعد عليه سجل الأسلحة التقليدية.

١٣ - وفي الجانب المؤسسي تود فنزويلا أن تشدد على الأهمية التي تكتسبها في هذا المناخ الدولي الجديد أعمال هيئة نزع السلاح واللجنة الأولى باعتبارهما هيئتين مكلفتين بالنظر في مسائل نزع السلاح، بما في ذلك العلاقة المتبادلة بين هاتين الآليتين ومؤتمر نزع السلاح. وترى فنزويلا أن من المهم أيضاً تعزيز قدرات المنظمة في هذه المجالات، ولا سيما مكتب شؤون نزع السلاح.

١٤ - ودون المساس بالاعتبارات المعروضة فيما سبق، تؤيد فنزويلا اقتراح الأمين العام إجراء تقييم لما لدى الأمم المتحدة الآن من آليات لنزع السلاح حتى يتسنى لها الاضطلاع بمسؤولياتها بفعالية، مراعية في ذلك التحديات الجديدة التي تثيرها الأحداث التي شهدتها في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. وترى فنزويلا أن من الأهداف الأساسية في هذا المضمار العمل في إطار الأمم المتحدة على إنشاء آليات تنظر في المسائل التي يثيرها سباق التسلح من جميع جوانبه، بما فيها الجوانب المترابطة، على الرغم من الظروف الناشئة عن المواجهة بين الدولتين العظميين. وبفضل ذلك تتوافر للمجتمع الدولي مجموعة من الصكوك المختلفة الطابع - سياسية وتقنية - بإمكانها معالجة مسائل نزع السلاح التي تتساوى في الأهمية مع الفرص غير المسبوقة التي يتيحها الوضع الدولي لعملية نزع السلاح.

١٥ - إن في منظومة الأمم المتحدة آليات مختلفة السمات والمهام للنظر في المسائل المتصلة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح والتفاوض بشأنها. إن اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح، وكذلك إلى حد ما مكتب شؤون نزع السلاح بالأمانة العامة، قادرة على توجيه الجهود المبذولة في المنظمة لتحقيق هذه الأهداف والحفاظ على نهج دولي متكامل إزاء المشاكل وتشجيع الحلول التي تتناسب وأبعاد الموضوع.

١٦ - وترى فنزويلا أن على اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة مواصلة أداء دورها فيما يتعلق بالنظر في الحد من الأسلحة ونزع السلاح. وفي هذا الإطار الجديد لا بد للمداولات في اللجنة الأولى من أن تحقق هدفا مزدوجا: مواصلة النظر في الأولويات المحددة في الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ والإسهام في تحديد وتعزيز مبادئ مسهبة فيما يتعلق بالبنود الجديدة، فتحتفظ بذلك بمهمتها كهيئة رئيسية تداولية من هيئات الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. ولا تُستبعد جدوى الترشيح الذي يكفل معالجة ملائمة للمسائل المطروحة على اللجنة بهدف تيسير اعتماد تدابير محددة في المجالات الداخلة في اختصاصها.

١٧ - أما هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة فمطلوب منها مواصلة القيام بدور أساسي في هذه المرحلة الجديدة من نزع السلاح، خصوصا وقد بدأت تظهر مسائل أخرى تهم المجتمع الدولي وتتطلب دراسة متعمقة قبل أن تنتقل إلى مرحلة المفاوضات. ولذلك فإن طابعها العالمي يشكل عاملا هاما في المناقشة النظرية الأكثر تفصيلا لهذه المسائل التي يمكن للجنة بشأنها وضع توجيهات وتوصيات أكثر تحديدا تكون أساسا فيما بعد لوضع قواعد دولية نازمة لأنشطة الدول الموجهة إلى الحد من الأسلحة ونزع السلاح. وترى فنزويلا أن اللجنة قد حققت شوطا بناء في هذا السبيل.

١٨ - وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، تشدد فنزويلا على ضرورة تكثيف جهوده الرامية إلى استكشاف السبل التي تساعد على تعزيز دوره كمحفل وحيد متعدد الأطراف للتفاوض في مسألة نزع السلاح. ومن المطلوب، على أي حال، من مؤتمر نزع السلاح وأعضائه تحديد أنسب الأشكال لتحقيق هذا الهدف، وإن كان من المقرر أن يستفيد المؤتمر من توسيع محدود لعضويته. أما وظائفه فالرأي أنه لا ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يتجه إلى أداء وظيفة دائمة تتمثل في النظر في بعض الاتفاقات القائمة المتعددة الأطراف

في مجال نزع السلاح، والإشراف عليها. فهذا يعطل وظيفته الأساسية كجهاز تفاوضي. ويجب، على العكس من ذلك، أن يكون المؤتمر بمثابة آلية للشروع في أقرب وقت ممكن في مفاوضات تتناول مجالات أخرى في نزع السلاح المتعدد الأطراف وتساعد في الوصول إلى اتفاقات عالمية بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح. ومؤتمر نزع السلاح لم يستنفد طاقاته بعد في هذا المجال.

١٩ - وفيما يتصل بالإشراف على اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف ومراقبتها، فالأولى أن يتضمن كل اتفاق جهاز التحقق الخاص به، كما اتفق على ذلك في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

٢٠ - وترى فنزويلا أن أفضل وسيلة لإيجاد نظم للتحقق والمراقبة ومن ثم وضع حد لانتشار أسلحة التدمير الشامل تكمن في وجود اتفاقات محددة متعددة الأطراف لكل نوع من الأسلحة تكون مفتوحة لاشتراك الجميع. وفي رأينا أن السمات التقنية لعملية نزع السلاح تتطلب الأفراد والتخصيص. إن نقل وظائف التحقيق والمراقبة إلى أجهزة ذات طابع سياسي يمكن أن يتعارض مع أهداف هذه المهمة ويعطل العالمية المنشودة لأي عملية لنزع السلاح فعالة من حيث نطاقها.

٢١ - وتؤكد فنزويلا أن انتشار أسلحة التدمير الشامل يعتبر بشكل عام خطرا على السلم والأمن الدوليين وأن أنسب عمل لتفادي هذا الخطر بشكل دائم هو الاتفاق على عقد اتفاقات محددة متعددة الأطراف لنزع السلاح تتولى مراقبتها والتحقق منها أجهزتها المتخصصة على غرار ما جرى تنظيمه حتى الآن. وترى فنزويلا أن أحكام ميثاق الأمم المتحدة تشمل بشكل مناسب احتمال وقوع تهديدات محددة للسلم والأمن الدوليين. إن الأداء الكامل لهذه الوظائف يقتضي التعجيل بالجهود حتى يتسنى توسيع نطاق الاتفاقات الدولية وآليات المراقبة القائمة. ونرى أن هذه المهمة ذات الأولوية ينبغي ألا تتأخر إذا كان المجتمع الدولي يريد الاستفادة بشكل بنّاء من الفرصة التاريخية لتوقف المواجهة الثنائية القطب وإقامة نظام للأمن الدولي المستقر مكانها.

— — — — —